

إقرار مبادرتي وزير الداخلية لإعداد وثيقة خليجية للدروس الأمنية المستفادة من الأزمة الإقليمية وتشكيل لجنة خليجية لاستشراف التحديات الأمنية المستقبلية

اعتماد الاستراتيجية الخليجية لمكافحة جرائم الذكاء الاصطناعي





ما تشهده المنطقة من تداعيات خطيرة جراء العدوان الإيراني الآثم يؤكد ضرورة استخلاص الدروس وتعزيز الجاهزية الخليجية المشتركة

يكتسب اجتماعنا هذا أهمية تتجاوز الموضوعات المطروحة على جدول أعماله؛ فالأمن في عالم اليوم لم يعد ملفا منفصلا تحدده الجغرافيا، ولم تعد التهديدات تأتي من أبوابها التقليدية؛ فأمن الحدود يرتبط بأمن الموانئ، وسلاسل الإمداد، والأمن الاقتصادي يتصل بالأمن المجتمعي، والفضاء السيبراني، ما يجعلها جميعا جزءا أصيلا من المنظومة الأمنية.

وإن قوة الدولة أصبحت تقاس بقدرتها على حماية الإنسان، وصون مصالحها، والاستعداد للمستقبل بعقل مُتزن وإرادة ثابتة. وإن مسؤوليتنا اليوم تتطلب الانتقال من مفهوم إدارة الأزمة إلى تعزيز مفهوم الاستعداد الدائم لها، ومن الاستجابة المنفردة إلى تعزيز ودعم القدرة الخليجية الأمنية المشتركة، ومن تبادل المعلومات عند الحاجة إلى بناء منظومة تعمل على توفير المعلومات قبل طلبها. وهنا تبدو أهمية منظومةَ مجلس التعاون لتبادل المعلومات الأمنية الفورية، التي تقوم على السرعة والدقة والثقة، وتمنح الأجهزة الأمنية القدرة على رؤية تكاملية بشكل أوضح.

إن أمن دول مجلس التعاون كلٌ متكامل. فعندما نرفع كفاءة منفذ حدودي في دولة خليجية مثلاً، فإننا نعزز أمن المنطقة بأسرها. وعند تدقيق المعلومة الأمنية في الوقت المناسب، فإنها تمنع جريمة قبل وقوعها، وتحبط تهديدا قبل وصوله، وتحمي مجتمعا واقتصادا من تداعيات قد يصعب احتواؤها لاحقا. ولذلك فإن الاستراتيجية الأمنية الخليجية تشكل مكسبا مهما كونها تغطي الأمن بأبعاده المتعددة بما فيها أمن المجتمع، ويبقى أمن الإنسان هو الغاية الأولى.

وفي هذا الإطار يطيب لي أن أشيد بجهود الأمانة العامة لمجلس التعاون لعقد ورشة عمل رفيعة بالتنسيق مع الأمم المتحدة لإعداد استراتيجية أمنية شاملة تعكس حقيقة عالم جديد تتداخل فيه التهديدات وتتغير فيه طبيعة المخاطر.

أصحاب السمو والمعالي، الحضور الكرام

إن ما تشهده المنطقة من تداعيات خطيرة جراء العدوان الإيراني الآثم، وما تفرزه الأزمة الإقليمية من تحديات أمنية، إنما يؤكد ضرورة استخلاص الدروس وتعزيز الجاهزية الخليجية المشتركة. ومن هذا المنطلق، أود أن أضع أمام أصحاب السمو والمعالي مقترحين أرسلتهما مؤخراً إلى معالي الأمين العام:

– المقترح الأول هو إعداد وثيقة خليجية للدروس الأمنية المستفادة من الأزمة الإقليمية، تتضمن تقييما شاملا للتحديات والتهديدات التي برزت خلالها، وتوثيقا للتجارب والممارسات الأمنية، بما يعزز كفاءة التخطيط المشترك ويسهم في تطوير منظومة الاستجابة الأمنية الخليجية.

– وأما المقترح الثاني فيتلخص في تشكيل لجنة خليجية من الخبراء الأمنيين تُعنى باستشراف التحديات والتهديدات الأمنية المستقبلية التي قد تواجه دول المجلس، وتكون مسؤوليتها تقديم رؤى استشرافية وتوصيات عملية تدعم صناعة القرار الأمني.

أصحاب السمو والمعالي، الحضور الكرام

يبقى دور أجهزة الحماية المدنية في دول مجلس التعاون في التعامل مع تداعيات العدوان الإيراني الآثم، وما تعرضت له دول المجلس من استهدافات، محل تقدير أمني ومجتمعي على ما قامت به من أداء مهني مشرف في حماية الأرواح والممتلكات، وإدارة الأزمات واحتواء آثارها، بالتنسيق مع الجهات المعنية، حيث ينبغي البناء على الخبرات المكتسبة لتعزيز الجاهزية الأمنية المشتركة، وتطوير خطط الطوارئ والإخلاء والإيواء والاستجابة الصحية، مع تكثيف التمارين الأمنية الخليجية المشتركة. في ظل ما يحيط بالمرحلة المقبلة من تطورات يصعب التنبؤ بمساراتها، مؤكدين أهمية إعطاء هذا القطاع أولوية في مسيرة التعاون الأمني الخليجي بما يضمن السلامة العامة للمجتمع وسرعة الاستجابة، واستمرارية الخدمات الأساسية، وهو ما يجسده المركز الخليجي لإدارة الطوارئ، كمكسب خليجي رائد في هذا المجال.

أصحاب السمو والمعالي، الحضور الكرام

نتطلع إلى أن تكون السنوات المقبلة مرحلة انتقال من التنسيق الوثيق إلى التكامل الشامل، ومن تبادل الخبرات إلى بناء القدرات المشتركة، ومن الاستجابة للتهديدات إلى الاستباقية. هذا هو المعنى الحقيقي في قوة مجلس التعاون والقيمة الأسمى للعمل الامني الخليجي المشترك.

وقد أثبت مجلس التعاون، عبر مسيرته، أن المصالح المشتركة تصنع جسورا أقوى خلال الأزمات. ومسؤوليتنا أن نحمي هذه المسيرة بعقل استراتيجي، وبمؤسسات أكثر ترابطا، وبقدرات أمنية أكثر تطورا، وبإرادة صلبة تدرك أن أمن الخليج منظومة واحدة تتكامل فيها القدرات وتتلاقى فيها المسؤوليات. وفي رحاب هذا الاجتماع المبارك، نستخلص أن أمن دول المجلس مسؤولية مشتركة، تقتضي قوة التعاون والجاهزية، فإن مستقبل شعوبنا أمانة في أعناقنا. نسأل الله أن يحفظ دول مجلس التعاون وشعوبها، وأن يديم عليها الأمن والاستقرار.

وقد تم خلال الاجتماع بحث عدد من الموضوعات الأمنية المهمة، في مقدمتها السبل الكفيلة بتعزيز التعاون والتنسيق الأمني الخليجي المشترك، لمعالجة التحديات الناجمة عن تداعيات الاعتداءات الإيرانية الآثمة. كما تم مناقشة آليات تبادل الخبرات في كل مجالات العمل الأمني، بما يضمن حفظ الأمن والسلامة العامة، في إطار منظومة دول مجلس التعاون، وما تتضمنه من ثوابت جامعة للعمل الخليجي المشترك، الأمر الذي من شأنه حفظ الأمن وتعزيز الجهود المشتركة للتعامل بكفاءة مع التحديات الأمنية.

كما استعرض وزراء الداخلية آخر المستجدات بشأن التمرين التعبوي المشترك للأجهزة الأمنية بدول مجلس التعاون المقرر عقده بدولة الكويت 2027، وكذلك مستجدات المشاريع التي تشرف على تنفيذها الأمانة العامة المساعدة للشؤون الأمنية، حيث تم اعتماد الاستراتيجية الخليجية لمكافحة الجرائم الالكترونية وجرائم الذكاء الاصطناعي.

كما أقر الاجتماع المبادرتين اللتين قدمهما الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، اللتين تسهمان في تعزيز الأمن الخليجي المشترك.

مجلس التعاون أثبت أن المصالح المشتركة تصنع جسورا أقوى خلال الأزمات.. ومسؤوليتنا أن نحمي هذه المسيرة بعقل استراتيجي

